

Distr.: General
30 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٥ من جدول الأعمال
دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني
عالمي جديد

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير عن دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد مُقدمٌ عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٣٠. وهو يناقش التقدم المحرز في تحقيق رفاه الإنسان، مع إيلاء اهتمام للفقر والعمالة والتكامل الاجتماعي وأهمية الحد من عدم المساواة في خطة التنمية العالمية. ويولي اهتماماً خاصاً للمداولات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، ويشير إلى ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى من عمل لمراعاة عدم المساواة وآثاره على رفاه الإنسان بشكل أفضل، ويقدم في الختام مجموعة من التوصيات من أجل إقامة نظام إنساني عالمي جديد ضمن إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق

241014 241014 14-61854 (A)



أولا - مقدمة

١ - أحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها ٤٨/٥٥، بإعلان مؤتمر قمة الجنوب الذي اعتُمد في هافانا في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، والذي تناول الحاجة إلى إقامة نظام إنساني عالمي جديد يرمي إلى تقليص أوجه التفاوت المتزايدة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفيما بينها من خلال تعزيز النمو القائم على المساواة، والقضاء على الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة، وتعزيز المساواة الجنسانية والتكامل الاجتماعي. وقد ردد هذا النداء بوضوح صدى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، ومؤتمر قمة الألفية ومؤتمرات التنمية الأخرى التي عُقدت في ذلك الحين. ففي تلك المناسبات، برز اعتراف متزايد بأن تركيز التنمية والتعاون الدوليين وديناميتهما لا بد من أن يتحول إذا أُريد المضي قدما في مسار التنمية بطريقة منصفة تكفل السلام الأمن والاستقرار وتتيح لجميع الشعوب أكثر الفرص إنصافا لتحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية. ومنذ ذلك الحين، أقرت الجمعية العامة عمليات استعراض دورية لدور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد، وأصدرت قرارات بشأن هذا الموضوع في دوراتها السابعة والخمسين، والثانية والستين، والسابعة والستين.

٢ - ففي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي وفي إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، أُولى اهتمام خاص لهيكل التعاون الدولي في مجال التنمية ولمدى تأثيره. وتعهد مؤتمر القمة العالمي ببدء عهد جديد من التعاون الدولي بين الحكومات والشعوب يقوم على روح التضامن ويضع احتياجات الشعوب وتطلعاتها في صلب القرارات والإجراءات المشتركة. وهذا هو الأساس الذي يستند إليه مفهوم إقامة نظام إنساني عالمي جديد. وهو مفهوم يرمي إلى تحسين رفاه الإنسان على نحو منصف يشمل الجميع وإلى وضع نهج تعاوني ومتكامل لتحقيق تلك الغاية بطريقة منصفة ومتوازنة.

٣ - ويستعرض هذا التقرير، في مناقشته لدور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد، التقدم المحرز منذ تسعينات القرن الماضي في تحقيق رفاه الإنسان بقدر أكثر إنصافا، مع إيلاء اهتمام خاص لأهداف القضاء على الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتكامل الاجتماعي، وتشجيع النمو العادل. ويقيم مدى تحقيق هذه الأهداف من خلال الوقوف على التقدم المحرز في بلوغ الأهداف والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا، مع إيلاء اهتمام خاص للأهداف الإنمائية للألفية. ويعرض أيضا تقييما موجزا للتحديات التي يطرحها عدم المساواة أمام رُقي البشر داخل البلدان وفيما بينها. ويخلص

إلى مجموعة من التوصيات الكفيلة بتعزيز إقامة نظام إنساني عالمي جديد على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانيا - النجاح المحقق في إقامة نظام إنساني عالمي جديد والتحديات الماثلة أمامه

٤ - أحرز العالم تقدما اجتماعيا واقتصاديا كبيرا في السنوات التي انقضت منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد عام ١٩٩٥، ومؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي عُقد عام ٢٠٠٠، ولا سيما في مجالي القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين. فعلى الصعيد العالمي، حقق العالم الهدف الذي حدده في عام ١٩٩٠، ألا وهو خفض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. والواقع أن التقديرات تشير إلى أن هدف خفض معدل الفقر في العالم قد تحقق قبل خمس سنوات من التاريخ المحدد، إذ بلغ معدل الفقر ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٠^(١). وبالمثل، ما فتئت النساء والفتيات يقترن تدريجيا من عتبة المساواة مع الرجل في الحصول على التعليم بجميع مستوياته، وكذلك في فرص العمل وسلطة صنع القرار.

٥ - غير أن التقدم المحرز في القضاء على الفقر وفي تحقيق المساواة بين الجنسين متفاوت إلى حد كبير وما زالت هناك فوارق كبيرة. ففي مجال العمالة، تعرقلت مسيرة التقدم من جراء تأثير الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم عام ٢٠٠٨ وبطء التعافي منها. ومع أن أزمة العمالة ألحقت ضررا مباشرا بالبلدان المتقدمة النمو أكثر من غيرها، فإنها أحدثت تأثيرا لا يستهان به في السوق العالمية ككل. وأحرز تقدم متفاوت أيضا في تحقيق النمو المنصف والتكامل الاجتماعي، إذ إن التزايد الحقيقي والمتصور في عدم المساواة يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في كثير من أنحاء العالم.

ألف - القضاء على الفقر

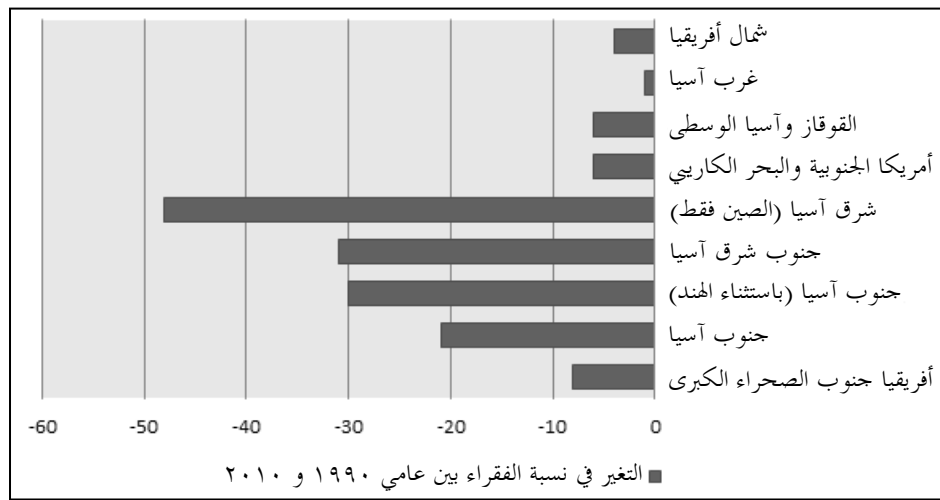
٦ - ركزت الجهود التي بُذلت في الآونة الأخيرة من أجل القضاء على الفقر على الصعيد الدولي على الغاية الأولى من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١,٢٥ دولار إلى النصف في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وقد تحقق هذا الهدف على الصعيد العالمي، وأسهمت جميع المناطق النامية في تحقيقه. وكانت في طليعتها بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، حيث خفضت الصين وحدها معدل الفقر بنسبة ٤٨ في المائة، من ٦٠ إلى ١٢ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٠

(١) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤ (نيويورك).

و ٢٠١٠ (انظر الشكل الأول)^(١). وتشير التوقعات لعام ٢٠١٥، بالنسبة إلى المجموعات الإقليمية حسب تقسيم البنك الدولي، إلى أن التقدم المحرز سيستمر في جميع المناطق باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي يتوقع أن ينخفض معدل الفقر فيها انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٥ مقابل ٢,٤١ في المائة في عام ٢٠١٠. ويتوقع أن تتسارع وتيرة التقدم في منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(٢).

الشكل الأول

التغير في عدد الفقراء بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، بالنسبة المئوية



المصدر: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤.

٧ - وكان هناك أيضاً تركيز إقليمي ملحوظ في التقدم المحرز في خفض عدد من يعيشون في حالة من الفقر. ويعيش ١,٢ بليون شخص تقريباً في الفقر المدقع، ولا تزال الغالبية العظمى منهم تعيش في المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، وهي: شرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد استأثرت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٦٧ في المائة تقريباً من الانخفاض الذي تحقّق بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٠ في عدد سكان المناطق النامية الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم^(٢). ويجعل ذلك من منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقتين اللتين يفوق

(٢) البنك الدولي، قاعدة بيانات (PovcalNet (<http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet>)).

فيهما عدد الفقراء بكثير عددهم في غيرهما من مناطق العالم النامي^(٣). ورغم أن نسبة الفقراء الذي يعيشون في المناطق النامية في العالم انخفضت في شرق آسيا والمحيط الهادئ من ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٠، فإنها ارتفعت في جنوب آسيا من ٢٢ في المائة إلى ٣٤ في المائة، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٣٦ في المائة إلى ٤٢ في المائة^(٤). وبفضل الانخفاض الكبير الذي سُجل في الهند، يتوقع أن تحتل منطقة جنوب آسيا مكان الصدارة في تقليص مستوى الفقر الإجمالي خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة، قبل أن تتباطأ وتيرة التقدم فيها مرة أخرى وتحل مكانها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. غير أن تسارع وتيرة انخفاض معدل الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتوقع أن يكون أضعف بكثير^(٥).

٨ - وتتأثر هذه الأنماط الإقليمية إلى حد كبير بالتقدم المحرز في كل بلد وبالحالة السائدة فيه. إذ إن ٨٥ في المائة ممن يعيشون في الفقر المدقع يعيشون في ٢٠ بلدا فقط^(٦). وفي عام ٢٠١٠، استأثرت ٥ بلدان بنسبة ٦٥ في المائة من فقراء العالم الذين يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولار في اليوم. وتستأثر الهند وحدها بثلث سكان العالم الذين يعيشون في الفقر المدقع، تليها الصين بنسبة ١٣ في المائة، ثم نيجيريا بنسبة ٩ في المائة، ثم بنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة ٥ في المائة^(٧). وفي المناطق والبلدان التي شهدت أكبر انخفاض في معدل الفقر، كان النمو الإيجابي المنتج أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في ذلك الانخفاض. ومن بين هذه البلدان الخمسة، حققت البلدان الثلاثة الأولى، أي الهند والصين ونيجيريا، نموا اقتصاديا كبيرا إلى درجة أنها ارتقت إلى مرتبة البلدان ذات الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠١٠. ويعني ذلك أن الغالبية العظمى من فقراء العالم لم تُعد تعيش في أفقر بلدان العالم.

٩ - غير أن هذا الواقع لا ينبغي أن يصرف الاهتمام عن محنة البلدان المنخفضة الدخل التي تسجل أعلى معدلات الفقر. ففي العديد من هذه البلدان، التي يقع معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء، يعرقل النزاع والمهشاشة وعدم الاستقرار آفاق التقدم. ويعيش ما يُقدّر بثلث فقراء العالم في بلدان تواجه تحديات مجتمعة تتمثل في حالات النزاع أو ما بعد انتهاء

(٣) وفقا لقاعدة بيانات PovcalNet، في عام ٢٠١٠، يعيش في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١٤ في المائة من سكان المناطق النامية، ويعيش ٢٨ في المائة منهم في منطقة جنوب آسيا.

(٤) انظر Laurence Chandy, Natasha Ledlie and Veronika Penciakova, "The final countdown: prospects for ending extreme poverty by 2030", in *Global Views: Policy Paper 2013-04* (Washington, D.C., Brookings Institution, 2013).

(٥) انظر United States Agency for International Development, "Getting to zero: a discussion paper on ending extreme poverty", (Washington D.C., 2013).

التزاع، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي و/أو الاجتماعي، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة على مدى السنوات العشرين أو الثلاثين المقبلة^(٤).

١٠ - وبينما انخفض معدل الفقر في الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع^(٥) بأكثر من النصف منذ عام ١٩٨١، فإنه انخفض بأقل من الثلث في الدول ذات الدخل المنخفض. وبالمثل، ففي حين أن إجمالي الإيرادات الإضافية اللازمة للقضاء على الفقر انخفض بأكثر من ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٨١، فإنه ارتفع بنسبة ٣٣ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، وهي زيادة تعزى إلى ارتفاع عدد الفقراء وإلى ركود متوسط دخل من يعيشون في حالة من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، وبحلول عام ٢٠١٠، كان ٤٤ في المائة من سكان البلدان المنخفضة الدخل يعيشون في الفقر المدقع، أي أكثر من ضعف المعدل البالغ ٢١ في المائة في المتوسط في البلدان النامية^(٦).

١١ - ويتبين بشكل جلي من اختلاف التحولات الطارئة على الفقر في العالم واستمرار ارتباطه بالظروف الاقتصادية والجغرافية أن الفقر هو مشكلة توزيع وإقصاء بقدر ما هو مشكلة ندرة. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل الفقر في الهند ونيجيريا، وهما بلدان متوسطا الدخل يتمتعان باقتصاد مزدهر، ٦٠ و ٦٨ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٠^(٧). وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أن متوسط المسافة التي تفصل سكان العالم الذين يعانون من الفقر المدقع عن خط الفقر قد انخفض بنسبة ٢٥ في المائة خلال السنوات الثلاثين الماضية، فإن معظم هذا التغيير حدث في الهند والصين، مما يعني أن متوسط دخل الفقراء ظل ثابتا نسبيا في أنحاء العالم النامي الأخرى^(٨). وجاءت مفارقة التقدم والركود هذه مقترنة باعتراف متزايد بأن أي جهود ترمي إلى التصدي للفقر يجب أن تتجاوز رصد أعراضه إلى استئصال أسبابه الجذرية. ويتطلب ذلك أن تستند استراتيجيات القضاء على الفقر إلى فهم أشمل للفقر، وهو فهم أشار إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي يعرف الفقر بأنه مفهوم

(٦) البلدان ذات الدخل المتوسط هي ٨٦ بلدا يتراوح نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي فيها بين ١٠٤٦ و ١٢٧٤٥ دولارا، وهو نطاق حدده البنك الدولي. وتستأثر هذه البلدان بأقل من نصف سكان العالم بقليل وبثلث سكان العالم الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. أما البلدان ذات الدخل المرتفع، فيعرفها البنك الدولي بأنها البلدان التي يفوق فيها نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي ١٢٧٤٦ دولارا في عام ٢٠١٣. وتُحسب مستويات الدخل باستخدام منهج أطلس، وهو متوسط سعر الصرف على مدى ثلاث سنوات مُعدلا حسب التضخم.

(٧) انظر Pedro Olinto, Kathleen Beegle, Carlos Sobrado and Hiroki Uematsu, "The state of the poor: where are the poor, where is extreme poverty harder to end, and what is the current profile of the world's poor?" *Economic Premise*, No. 125 (Washington, D.C., World Bank, October 2013).

متعدد الأبعاد يشمل خيوطا متشابكة من الحرمان والظلم الاجتماعيين والاقتصاديين والمدنيين.

١٢ - وتروج منظومة الأمم المتحدة بشكل متزايد لهذا الفهم المتعدد الأبعاد للفقير، كما تروج لوضع استراتيجيات متعددة المسارات للقضاء على الفقر. ففي الأعوام الخمسة الماضية مثلاً، شجع تقرير الحالة الاجتماعية في العالم وتقرير التنمية البشرية، اللذان تصدرهما الأمم المتحدة، على اتباع نهج متعدد الأبعاد للقضاء على الفقر، مع إيلاء الاهتمام لتعزيز الفرص المتاحة للأفراد لبناء قدراتهم من خلال تزويدهم بالخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية، واستخدامها بشكل فعال، وتوفير العمل اللائق لهم وضمان حصولهم على دخل، ومن ثم زيادة منعتهم والتقليل من إقصاء المجتمع لهم. وقد حظي هذا النهج، الذي يركز على القدرات والتمكين، بالتأييد مراراً وتكراراً في العمليات الحكومية الدولية.

باء - توسيع نطاق العمالة المنتجة

١٣ - من المهم توفير وظائف عالية الجودة لكفالة تحقيق تقدم منصف ومتوازن نحو تعزيز رفاه الإنسان. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، ساعد تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، الذي يركز على العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع، على تعزيز هذا الفهم وحفز العمل الإيجابي من أجل تحسين فرص العمل وديناميات قوى العمل في جميع أنحاء العالم.

١٤ - وقد دلت التجربة على أن النمو الاقتصادي لا يؤدي سوى القليل من العائدات المركزة على البشر ما لم توجه العناية إلى توفير فرص العمالة والعمل اللائق للجميع. وخلال العقد الماضي شهدت البلدان النامية التي حققت أكبر انخفاض في معدلات العمالة الهشة والفقير في أوساط العمال الفقراء في مستهل القرن الحادي والعشرين تحسناً أكبر في نصيب الفرد من الدخل، مقارنة بالبلدان النامية التي حققت تحسناً أقل في نوعية فرص العمل. ولقد ثبت في هذا الصدد أن توفير العمل اللائق بأجر مناسب هو شرط أساسي للحد من الفقر بشكل مستدام^(٨).

١٥ - وعلى مدى العقدين الماضيين، ازدادت العمالة في البلدان النامية بمعدل يناهز ضعف زيادتها في البلدان المتقدمة النمو، وهي زيادة تعادل الزيادة في عدد السكان الذين هم في سن العمل. غير أن كثيراً من الوظائف التي أضيفت هي وظائف هشة وغير رسمية، وذلك بسبب الفقر وانعدام الحماية الاجتماعية اللذين يُرغمان الناس في البلدان النامية على ممارسة أي عمل

(٨) انظر International Labour Organization, *World of Work Report 2014: Developing with Jobs* (Geneva, 2014).

مأجور يمكنهم الحصول عليه. ونتيجة لذلك فإن العمل غير الرسمي في ظروف من الهشاشة، على الرغم من تقلصه، لا يزال من الملامح الهامة لديناميات العمل في البلدان النامية.

١٦ - وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تباطأ التقدم المحرز نحو التقليل من عدد العاملين الفقراء في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووسط وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، واستمر هذا العدد في التزايد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالمثل فإن عدد السكان العاملين في ظروف من الهشاشة ما زال ينمو بمعدلات أعلى بكثير من معدلات ما قبل الأزمة، وتظل العمالة غير الرسمية سائدة^(٩).

١٧ - وقد أسهم اتساع رقعة العمل غير الرسمي في ظروف من الهشاشة في تباطؤ التحسينات في إنتاجية العاملين، مما يجعل من الصعب سد الفجوة في الإنتاجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فمثلاً على الرغم من المكاسب الجديرة بالثناء نسبياً في شرق آسيا، فإن المنطقة ستستغرق بمعدل النمو الحالي، حوالي ١٩ سنة لبلوغ مستوى إنتاجية الأيدي العاملة السائد في البلدان المتقدمة النمو اليوم. ولن يبلغ جنوب آسيا معدلات مماثلة إلا في عام ٢٠٥٥، أما جنوب شرق آسيا فلن يحقق ذلك إلا في عام ٢٠٧١^(٨). ويمكن لكفالة تحقيق التقدم المتوازن في رفاه الإنسان أن تؤدي دوراً هاماً في كبح هذه الاتجاهات، لا سيما عن طريق الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات.

١٨ - وعلى الرغم من هذه التحديات المستمرة التي تقف دون توسيع نطاق العمالة المنتجة في البلدان النامية، فقد حدثت بعض التحولات الإيجابية. ومن هذه التحولات تزايد نسبة العمال من الطبقة المتوسطة في المناطق النامية. فالיום يُصنف ٤٥ في المائة من العمال في البلدان النامية ضمن الطبقة المتوسطة أو ما فوقها (أي أنهم يعيشون على أكثر من ٤ دولارات في اليوم لكل فرد من أفراد الأسرة)، مقارنة بنسبة أقل من ٢٠ في المائة منذ عقدين^(٨).

جيم - تعزيز المساواة بين الجنسين والتكامل الاجتماعي

١٩ - تظل المساواة بين الجنسين والتكامل الاجتماعي الأوسع نطاقاً جزءاً لا يتجزأ من مساعي إقامة نظام إنساني عالمي جديد. ولا يزال إعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في عام ١٩٩٥، يرشدان كثيراً من الجهود المبذولة في إطار استراتيجيات السياسات العامة الوطنية والدولية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي حين حدد منهاج العمل ١٢ مجالاً من مجالات الاهتمام، فإن الغايات والتدابير الجنسانية الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية وفي دليل عدم المساواة بين الجنسين الذي وضعه برنامج الأمم

(٩) انظر المرجع نفسه. (Global Employment Trends 2104: Risks of a Jobless Recovery? (Geneva, 2014).

المتحدة الإنمائي، هي الأبرز في سياق الجهود الدولية لتعزيز ورصد المساواة بين الجنسين. وقد أدرج البرنامج الإنمائي في تقريره عن التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ دليل التنمية الجنسانية الذي يقيس نسبة الإناث إلى الذكور ضمن مجموعة من المؤشرات. وقد سمحت أدوات القياس هذه مجتمعة بتوجيه انتباه العالم إلى العناصر الرئيسية الثلاثة للرفاه الاجتماعي للنساء والفتيات، وهي التعليم، والصحة، وفرص العمل أو الدخل، وشجعت المشاركة المدنية المرأة وقيمتها.

٢٠ - وبينما أُحرز بعض التقدم عموماً بالنسبة لكل من المرأة والرجل في معظم جوانب التنمية، لا تزال هناك ثغرات كبيرة بين الجنسين. ففي عام ٢٠١٢ على سبيل المثال، كانت نسبة العمالة إلى عدد السكان في البلدان المتقدمة النمو تبلغ ٤٩ في المائة للنساء و ٦٢ في المائة للرجال، أما في البلدان النامية فقد بلغت ٤٦,٦ و ٧٤,٧ في المائة على التوالي. وفي الواقع اتسعت الفجوة بين الجنسين قليلاً في البلدان النامية خلال السنوات التالية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨^(٩). وكذلك فعلى الرغم من التقدم الجدير بالثناء في بعض المناطق، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عمليات اتخاذ القرار. وكانت النساء يشغلن ٢١ في المائة من المقاعد في البرلمانات الأحادية المجلس أو في مجالس النواب في عام ٢٠١٣، وهي نسبة أعلى بـ ١٤ نقطة مئوية عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠^(١٠).

٢١ - وقد لقيت جهود تعزيز المساواة بين الجنسين نجاحاً أكبر في مجال التعليم. فقد تحققت المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي في معدل التسجيل في المدرسة الابتدائية. وأحرزت جميع المناطق تقدماً وإن يكن بمعدلات مختلفة. وفي غرب آسيا وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم تتحقق بعد المساواة بين الجنسين، غير أن جميع هذه المناطق الثلاث أوشكت على تحقيق المساواة، حيث بلغ مؤشر المساواة بين الجنسين فيها ٠,٩٣ و ٠,٩٣ و ٠,٩٤ على التوالي فيما يتعلق بالتسجيل في المدارس الابتدائية. وأحرز تقدم كبير أيضاً في تحسين إتاحة التعليم الثانوي للفتيات. ولم يبق من المناطق التي لم تحقق المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي سوى غرب آسيا وجنوب أفريقيا جنوب الصحراء، وتظل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء متخلفة عن الركب في هذا المجال، حيث يبلغ مؤشر المساواة بين الجنسين في نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية فيها ٠,٨٣^(١١).

٢٢ - بيد أنه كما يتبين من استمرار الفجوة بين الجنسين في المقاييس الأخرى الحاسمة لرفاه الإنسان، من الصعب ترجمة مكاسب الفتيات في التعليم إلى أشكال أخرى من الميزة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكثيراً ما يكون نوع الجنس عاملاً يزيد من تفاقم

(١٠) مخطط الشؤون الجنسانية (Gender Chart) التابع للأهداف الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة، ٢٠١٤).

حرمان النساء والفتيات، كما يحدث عندما يجتمع الفقر ونوع الجنس لحرمان النساء والفتيات الفقيرات أشد حرمان من ثمار التنمية. فمثلاً بينما يترك الفقر أثراً على التحصيل العلمي أكبر من أثر نوع الجنس وحده، فإن النساء الفقيرات بين سني ١٥ و ٣٠ سنة يفقدن في المتوسط سنة واحدة من التعليم بالمقارنة إلى نظرائهن من الذكور^(٧). ويشير هذا التفاوت إلى استمرار الإقصاء الاجتماعي والثقافي والتمييز الجنساني.

٢٣ - وبالإضافة إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين، يظل التعزيز الفعال والتقييم الشامل للتكامل الاجتماعي والشمولية بعيدي المنال إلى حد ما في جدول الأعمال العالمي للتنمية. فقد أبرزت الدول الأعضاء خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥ أهمية تعزيز التكامل الاجتماعي وتدعيم المجتمع المدني من أجل تحقيق تنمية تركز على الإنسان. وعقدت الدول الأعضاء العزم على إقامة مجتمعات تنعم بالاستقرار والأمن والعدالة، استناداً إلى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وإلى عدم التمييز والتسامح واحترام التنوع وتكافؤ الفرص والتضامن والأمن ومشاركة الجميع، بمن فيهم الجماعات والأشخاص المحرومون والمستضعفون (انظر A/CONF.166/9، الفصل الأول، المرفق الأول). وبينما جرى التأكيد من جديد على هذا الموقف إلى حد ما في الإعلان بشأن الألفية، فإنه لم يترجم إلى أهداف قابلة للتنفيذ أو غير ذلك من آليات المساءلة على الصعيد الدولي. وقد يساعد التركيز المقترح على التنمية الشاملة للجميع في المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على إدراج هذا الموقف في الخطط الإنمائية.

٢٤ - والاستقطاب الاجتماعي، والفوارق الكبيرة في الدخل والثروة الآخذة في الاتساع، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، واستمرار تهميش بعض الفئات الاجتماعية والسكانية، بل وحتى مجموعات من البلدان، وتنامي الجريمة المنظمة، هي جميعاً من سمات مجتمع هذا العصر ومن مظاهر ضعف التماسك الاجتماعي. وقد شكل العمل التصحيحي أو المعاملة التفضيلية المباشرة المحددة الهدف وسيلة عاجلة ولكنها مثيرة للجدل لمعالجة الاستبعاد التاريخي والاستضعاف المنهجي بين الفئات الاجتماعية والسكانية. غير أن هذا النهج يفشل في معالجة العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية الكامنة وراء هذا الاستبعاد. ولذلك يجب أن يكون العمل التصحيحي أداة وسيطة ضمن مجموعة أوسع نطاقاً من أدوات السياسات المضادة للتمييز وإصلاح القوانين ومن السياسات المراعية لمصالح الفقراء وحملات التوعية العامة، الهادفة إلى تغيير المواقف والمعايير السائدة.

دال - تعزيز النمو العادل

٢٥ - لقد شهدت البلدان النامية خلال فترة ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة الماضية معدلات نمو مرتفعة نسبياً تجاوزت معدلات نمو البلدان المتقدمة النمو كمجموعة. فمثلاً خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية خمسة أضعاف معدل النمو السنوي في البلدان المتقدمة النمو^(١١). غير أن التقدم ظل متركزاً في عدد قليل من البلدان والمناطق، وتباطأ التقارب بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي الواقع، يتبين عند مقارنة متوسط نصيب الفرد من الدخل في البلدان الـ ١٥ الأغنى بمتوسط نصيبه في البلدان الـ ١٥ الأفقر في العالم أن الفجوة أصبحت أكبر الآن مما كانت عليه منذ ٣٠ سنة، على الرغم من حدوث بعض التقارب خلال فترة ما بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ (انظر TD/B/61/7). فقد ازداد الفرق في متوسط الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة من حيث الأرقام المطلقة، من ١٨ ٥٢٥ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى ٣٢ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٠^(١٢).

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فنظراً لهيمنة الأنشطة المالية وأنشطة إدارار الدخل على الاقتصاد العالمي، فإن فترة النمو العالمي الأخيرة صاحبها استمرار بعض أوجه عدم المساواة وتفاقم بعضها الآخر. فمثلاً يقل نصيب أفقر الفئات في الإيرادات الإضافية المتأتية من النمو المتسارع الذي تحقق مؤخراً عن متوسط نصيب هذه الفئات من الدخل، بل وقد تقلص هذا النصيب في السنوات الأخيرة. ويتلقى أفقر ٢٠ في المائة من سكان العالم في المتوسط ٧٠ سنتاً من كل ١٠٠ دولار من الدخل الإضافي^(١٣). وفي غالبية البلدان كانت شرائح الدخل العليا أكبر مستفيدة من الناحية الاقتصادية من تسارع عجلة النمو، إن لم تكن المستفيدة الوحيدة.

٢٧ - ومن المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي العالمي فيبلغ ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٥، وإن كان الاقتصاد العالمي لا يزال يتعافى من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ومن المتوقع أن تظل البلدان النامية في طليعة النمو الاقتصادي العالمي، حيث تبلغ معدلات النمو المتوقعة فيها ما بين ٤,٧ و ٥,١ في المائة^(١٤). وفي حين ثبت أن النمو وحده لا يكفي لتعزيز التقدم في رفاه الإنسان، فإنه يظل جزءاً حيوياً من أية استراتيجية تنمية فعالة تركز على الإنسان. ومن المهم أن تسترشد استراتيجيات النمو بالأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية من أجل تحقيق النمو المنصف والمستدام.

(١١) انظر *World Economic Situation and Prospects 2014* (United Nations publication, Sales No. E.14.II.C.2).

(١٢) انظر *Report of the World Social Situation 2013: Inequality Matters* (United Nations publication, Sales No. 13.IV.2).

هاء - عدم المساواة كعائق أمام تحسين رفاه الإنسان بصورة منصفة

٢٨ - على الرغم مما تحقق من تقدم مذهل في المجموع، لا تزال الفرص المتاحة في حياة الإنسان تعتمد إلى حد كبير على بلد إقامته. ففي الغالبية العظمى من البلدان، تتأثر فرص الرقي الإنساني أيضا بمجموعة من العوامل الاجتماعية منها ديناميات الفئة الاجتماعية ومستويات الدخل والتوزيع الجغرافي للسكان. وبالتالي فإن الترويج لنظام إنساني عالمي جديد وإقامة ذلك النظام يتطلبان بذل جهود وطنية ودولية من أجل معادلة ميزان الرفاه البشري، سواء داخل الحدود أو عبرها.

٢٩ - ومن الصعب تحقيق هدف القضاء على الفقر في ظل عدم المساواة، سواء اعتُبر الفقر ظاهرة تقوم على الدخل أو مسألة متعددة الأبعاد. وبنفس الطريقة فإن المساواة وتوفير فرص العمل اللائق والمساواة بين الجنسين والتكامل الاجتماعي هي جميعا عوامل مترابطة، يشكل كل منها الآخر من خلال عمليات الاستبعاد والتمييز المنهجي أو غير المقصود. وقد أثبتت هذه الحقائق في المؤلفات التي تعالج التنمية الاجتماعية والاقتصادية^(١٣).

٣٠ - ويُقدر متوسط دخل أغنى خمسة في المائة من سكان العالم بحوالي ٢٠٠ مرة متوسط دخل العشرة في المائة الأفقر. ويتباين مستوى التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها بدرجة لا يُستهان بها؛ غير أن التفاوت الكبير ظل أحد الاتجاهات السائدة في النمط الاقتصادي العالمي خلال فترة العقدين أو الثلاثة عقود الماضية (انظر TD/B/61/7). وبينما بلغ التفاوت العالمي ذروته خلال العقد الماضي، فإن التفاوت داخل البلد الواحد ظل يتفاقم في معظم البلدان. غير أن التفاوت بين البلدان لا يزال يستأثر بأكبر قسط من عدم المساواة العالمية^(١٤). وبنفس الطريقة فإن الثروة العالمية ما زالت شديدة التكتل، حيث يمتلك أغنى ١ في المائة من سكان العالم ٤٠ في المائة من الثروة^(١٥). ويتبدى نمط مشابه في كثير من البلدان حيث يملك أغنى ١٠ في المائة من السكان ما بين ٧٠ و ٩٠ في المائة من الثروة الوطنية^(١٦).

٣١ - وتتفاعل أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة مع التعليم والصحة والمشاركة المدنية وغير ذلك من العوامل المساهمة في الرفاه البشري ومقاييسه، فتُبقي الأفراد والمجتمعات المحلية

(١٣) للاطلاع على المؤلفات وعلى تحليل للاستراتيجيات ذات الصلة في مجال السياسات الرامية إلى التقليل من عدم المساواة، انظر الوثيقتين Report of the World Social Situation 2013: Inequality Matters (United Nations publication, Sales No. 13.IV.2) و E/2014/50.

(١٤) انظر UNDP, *Humanity Divided: Confronting Inequality in Developing Countries* (New York, 2013).

(١٥) انظر Thomas Piketty, *Capital in the Twenty-First Century* (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 2014).

سجينة دورات العوز والحرمان. فمثلا أظهرت البيانات المستقاة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في مجال تقزم الأطفال تفاوتاً كبيراً بين الأسر المعيشية الفقيرة والغنية^(١٢). ففي بعض البلدان يبلغ معدل انتشار تقزم الأطفال ضمن الخمس الأفقر من السكان تسع مرات المعدل لدى أطفال الخمس الأغني. ومن المرجح أن يحصل هؤلاء الأطفال بدورهم على تعليم أقل ويكسبوا دخلاً أدنى في مرحلة البلوغ. وكذلك لا يكمل المرحلة الإعدادية إلا ١٤ في المائة من أطفال الخمس الأفقر في البلدان المنخفضة الدخل، مقابل ٦١ في المائة لدى أطفال الخمس الأغني، مما يترك الخمس الأفقر من السكان أكثر عرضة لاستمرار حرمانهم إلى مرحلة البلوغ^(١٦).

٣٢ - وقد حدث بالفعل بعض التحسن، ولكن يبقى الشوط بعيداً. ففي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٢، أظهر ٥٠ في المائة من في البلدان النامية انخفاضاً في عدم المساواة في الدخل^(١٣). وتحقق هذا الإنجاز في كثير من الحالات في ظرف من النمو الاقتصادي المعتدل واستثمارات عامة كبيرة في الميدان الاجتماعي، وفي ذلك شاهد على الدور المحوري للسياسات الاجتماعية في تهيئة بيئة مواتية للرفق البشري. وأظهرت البحوث أن زيادة قدرها ١ في المائة في الإنفاق الحكومي على التحويلات الاجتماعية ترتبط بانخفاض قدره ٠,٣ في المائة في عدم المساواة ضمن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(١٧). وبالمثل أظهرت بيانات مستمدة من عينة من ٣٦ بلداً أن التحويلات الاجتماعية مسؤولة عن ٨٥ في المائة من الانخفاض الملاحظ في عدم المساواة^(١٨).

٣٣ - وثمة بشائر على إمكانية إقامة نظام إنساني عالمي جديد، حيث تضطلع البلدان النامية بدور ريادي في تقليص عدم المساواة في الدخل عن طريق صياغة استراتيجيات فعالة ومستدامة في مجال السياسات العامة.

(١٦) انظر United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *Education for All Global Monitoring Report 2013-2014* (Paris, 2014).

(١٧) انظر Philipp Doerrenberg and Andreas Peichl, "The impact of redistributive policies on inequality in OECD countries", IZA Discussion Paper, No. 6505 (Bonn, Germany, Institute for the Study of Labour (IZA), April 2012).

(١٨) انظر Chen Wang and Koen Caminada, "Disentangling income inequality and the redistributive effect of social transfers and taxes in 36 LIS countries", LIS Working Paper Series, No. 567 (Luxembourg, Luxembourg Income Study (LIS), July 2011).

ثالثاً - الترويج لإقامة نظام إنساني عالمي جديد

٣٤ - في ظل تزايد الاهتمام بعدم المساواة داخل المجتمع الدولي، استقطب مشروع إقامة نظام إنساني عالمي جديد لا يتخلف فيه أحدٌ عن الركب، حماسة جديدة. ونتيجةً للثغرات في التنفيذ وتفاوت نتائج الالتزامات الحالية بتحقيق تنمية منصفة وعادلة، من المرجح أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفاً متعلقاً بتقليص الأشكال الصارخة لعدم المساواة وبتفادي وقوعها. وتدعم وكالات منظومة الأمم المتحدة هذه الأهداف الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970). وبذلك يكون التركيز العملي والمنهجي على عدم المساواة في العالم في إطار خطة التنمية الدولية قد أعاد الحوار الإنمائي إلى نقطة البداية وهي الرؤية الإنمائية التي تم تبنيها في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، وأُعيد تأكيدها في إعلان الألفية: وهي رؤية تعتبر السكان، والسياسات الاجتماعية التي تمكّنهم من إحراز تقدم منصف، بمثابة عناصر محورية لتحقيق تنمية منصفة وشاملة ومستدامة لصالح الجميع.

٣٥ - وبالتوازي مع ذلك، التزم الشركاء الإنمائيون الرئيسيون في العالم بضمان تحقيق رُقي بشري أكثر إنصافاً. فعلى سبيل المثال، حدّد البنك الدولي الهدف المزدوج المتمثل في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ والنهوض بالرخاء المشترك عن طريق تشجيع نمو دخل فئة الـ ٤٠ في المائة الأفقر من سكان كل بلد.

٣٦ - ومع أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية لا تزال ملقاة على عاتق كل أمة، فقد واصلت منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى في المجتمع الدولي الاضطلاع بدورها على مستوى تيسير وتعزيز وضع معايير واستراتيجيات توجيه فعّالة.

ألف - تعزيز التركيز على القضاء على الفقر من منظور يتجاوز مستوى الدخل

٣٧ - يجب أن يظل القضاء على الفقر الهدف الرئيسي لجميع جهود التنمية المستدامة. غير أن تجاوز البشرية عتبة الفقر البالغة ١,٢٥ دولار في اليوم يخفف فقط من حدة الفقر المدقع، ولا يجدي نفعا لبلوغ مستوى معيشة يكفي للمحافظة على الصحة والرفاهية، كما يدعو إلى ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونظراً لسهولة قياس الفقر ومقارنته استناداً إلى مستوى الدخل، فمن المرجح أن يظل معيار الدخل مدرجاً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولإكمال هذا المقياس، ينبغي إيلاء قدر كافٍ من الاعتبار للطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر عند وضع الاستراتيجيات والسياسات الهادفة للقضاء عليه. ويجب أن تُعنى السياسات الفعالة الهادفة للحد من الفقر بصورة مستدامة بالروابط القائمة

بين أي خط من خطوط الفقر وبين إتاحة المرافق الأساسية الضرورية للعيش الصحي والمنتج، مثل المياه النقية ونظم الصرف الصحي والسكن اللائق، فضلا عن فرص تنمية رأس المال البشري، بما في ذلك عن طريق التعليم والرعاية الصحية وبناء المهارات. وقد وفّرت المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ منبرا بالغ الأهمية لترجمة هذا التركيز المتعدد الأبعاد إلى أهداف قابلة للتنفيذ.

٣٨ - وإضافة إلى ذلك، ونظرا إلى أن التنمية المستدامة ستوفر دون أدنى شك إطار توجيه الجهود الإنمائية المستقبلية، فسيولّى المزيد من الاهتمام لحماية البيئة. فالعلاقة بين رفاه البشر وحماية البيئة علاقة معقدة. فالأشخاص الذين يعانون من الحرمان إلى درجة كبيرة قد يضطرون في كثير من الأحيان إلى استخدام الموارد الطبيعية على نحو غير مستدام من أجل الحصول على الغذاء والوقود وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية. ولهذا فإن جهود القضاء على الفقر التي تلي هذه الاحتياجات الإنسانية ستقلص البصمة الإيكولوجية للبشرية. والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، بسبب أماكن عيشهم وظروفهم المعيشية واعتمادهم على الموارد الطبيعية، وتعرضهم للإصابة بالأمراض وتأثرهم بالعوامل المخففة الأخرى، كثيرا ما يتضررون من آثار التدهور البيئي أكثر من غيرهم (انظر E/2014/50). ولذلك، فإن الجهود الرامية إلى حماية البيئة الطبيعية والتخفيف من آثار تدهور البيئة ستساهم في القضاء على الفقر.

باء - الترويج لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع

٣٩ - اتضح أن توفير الخدمات الاجتماعية للجميع وفرض حدود دنيا للحماية الاجتماعية الأساسية ضروريان لانتشال الأشخاص من دائرة الفقر والحرمان وإبقائهم خارج هذه الدائرة عبر التقليل من مواطن ضعف الفرد والمجتمع وبناء قدرة الإنسان على التكيف. وأدى اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠٠٩ لمبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية إلى إذكاء الوعي بأهمية تعزيز الحماية الاجتماعية. وبرهن تفاوت أثر الأزميتين الاقتصادية والاجتماعية في الفترة الأخيرة على أن هذه التدابير استثماراً حكيمة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وقد شكّلت تجربة أمريكا اللاتينية مثالا يحتذى به من حيث فعالية الحماية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية لتمهيد السبيل أمام الرقي البشري. ومنذ عام ٢٠٠٠، شهدت أمريكا اللاتينية زيادة في تنفيذ نهج إنفاق اجتماعي يقوم على احترام أكبر للحقوق، بما في ذلك الحق في الحماية الاجتماعية. وشملت المبادرات منح بدل لجميع الأطفال ومعاش لكبار السن، وكذلك استحقاقات العجز والمرض والولادة. وبموازاة ذلك، استُحدثت

صكوك رئيسية للسياسات الاجتماعية من أجل التخفيف من حدة الفقر وإعادة توزيع الثروات، من بينها التحويلات النقدية المشروطة. وساعدت هذه المبادرات مجتمعةً على التخفيف من حدة الفقر، وحماية أفراد المجتمع الأكثر حرماناً اجتماعياً واقتصادياً، والتقليل من أشكال عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

٤٠ - وإضافة إلى تحسين معيشة المستفيدين من الحماية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية، يمكن لهذه الخدمات أيضاً أن تعود بفوائد كبيرة على الجهود الإنمائية الأعم وأن تظل تكلفتها معقولة في الوقت نفسه. فعلى سبيل المثال، وفقاً لما ذكره فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، كلف برنامج المنح العائلية (Bolsa Familia) الذي نفذته البرازيل ٠,٣ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولكنه ساهم بتقليص عدم المساواة بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة. وكذلك تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن تعميم المعاشات التقاعدية لكبار السن ومنح الأطفال في جمهورية ترازيا المتحدة سيؤدي إلى خفض مستوى الفقر بنسبة ٣٥ في المائة.

٤١ - ورغم ثبوت فوائد الضمان الاجتماعي، لا يزال أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم دون أي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي^(١٩). وقد أدت قلة الموارد المتاحة إلى الحد من الإنفاق العام في القطاع الاجتماعي في العديد من البلدان النامية. وفي بعض حالات تقلص الإنفاق الاجتماعي، تموّل المساعدة الإنمائية الرسمية نسبةً كبيرة من النفقات الاجتماعية للقطاع العام. ومن منظور إيجابي، يوحي هذا التوجه بأن الجهات المانحة الدولية بصدد الانتقال من التركيز على المعونة لسد الثغرات في حالات الطوارئ إلى بناء القدرة على مواجهة هذه الطوارئ من خلال توفير الحماية الاجتماعية. غير أن هذا النوع من التمويل غير مستدام.

جيم - تحسين تمويل التنمية

٤٢ - منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، وهو الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، في عام ٢٠٠٢، اضطلعت المساعدة الإنمائية الرسمية بدور أكبر في عملية التنمية. وفي عام ٢٠١٣، بلغت هذه المساعدة مستوى غير مسبوق حيث وصلت قيمتها إلى ١٣٤,٨ مليون

(١٩) انظر International Labour Organization, World Social Security Report 2010/11 (Geneva, 2010).

دولار، بعد الانخفاض الذي سجلته في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢^(٢٠). غير أن معظم الجهات المانحة التي التزمت بالهدف الذي حدده المؤتمر، والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لهذه المساعدة، لم تصل بعد إلى ذلك المستوى.

٤٣ - ومع ذلك، مثلت المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا أساسيا للتعاون المالي والتقني بين العديد من البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تساهم المساعدة الإنمائية الرسمية بحوالي ثلث الإيرادات الحكومية^(٢١) في البلدان التي يكون فيها الإنفاق الحكومي السنوي أقل من ٥٠٠ دولار للشخص الواحد في إطار تعادل القوة الشرائية. وشهدت التدفقات المالية الدولية الأخرى، ولا سيما تدفقات رؤوس المال من القطاع الخاص، ارتفاعا كبيرا أيضا خلال السنوات العشر الماضية.

٤٤ - وقد تحول الحوار الدولي بشأن تمويل التنمية إلى حد كبير عن المساعدة الإنمائية الرسمية من الشمال إلى الجنوب. ويجري إيلاء مزيد من الاهتمام لحشد الموارد المحلية واتباع نهج أكثر تكاملا إزاء التجارة والمعونة. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يجري التحضير لعقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وسيستعرض المؤتمر الالتزامات الواردة في الاتفاقات الدولية القائمة بشأن تمويل التنمية، مثل توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، بهدف تنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، مع مراعاة تغيّر السياق وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد انبثقت عن الحوار المستمر بشأن تمويل التنمية بعض المواضيع الرئيسية ومن بينها تحسين فعالية التمويل من القطاعين العام والخاص على حد سواء، وإيلاء المزيد من الاهتمام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتحويلات المالية للمهاجرين، والشراكات المتعددة الأطراف والشراكات الشاملة لعدة قطاعات. وكذلك، أخذ التقرير الذي أعدته لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة بعين الاعتبار العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، واسترشد بتصميم الدول الأعضاء على أن تعزز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتزام المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة، استنادا إلى نهج متسق يجمع بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(٢٠) انظر Organization for Economic Cooperation and Development, "Aid to developing countries rebounds in 2013 to reach an all-time high", 8 April 2014.

(٢١) انظر Development Initiatives, *Investments to End Poverty* (Bristol, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Development Initiatives, 2013).

دال - تعزيز التعاون والتآزر على الصعيدين الوطني والدولي

٤٥ - لكي لا يتخلف أحد عن الركب، يجب التعاون على تعجيل خطى الرقي البشري في المجالات التي يواجه فيها أصعب التحديات. ويصدق ذلك في السياقين الوطني والدولي معاً. ولهذا ينبغي أن يحتل الإدماج والترابط الاجتماعيان مكانة بارزة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية.

٤٦ - وعلى الصعيد الوطني، فضلاً عن اتباع سياسات اجتماعية أقوى تعتمد على بيانات وتسري على الجميع، يمكن أن يؤدي قطاع المجتمع المدني المعزز دوراً رئيسياً في دفع عجلة الإدماج الاجتماعي. ومنظمات المجتمع المدني قادرة على تحويل الأفراد والمجتمعات المحلية السلطة من أجل حشد الطاقات استجابة لأهداف واحتياجات مشتركة، كما يمكنها أن توفر حيزاً للاضطلاع بدور الوسيط بشأن هذه المسائل، أولاً فيما بينها، وبعد ذلك لدى صانعي القرار، عند الاقتضاء. وإضافة إلى ذلك، يمكن لمنظمات المجتمع المدني، باعتبارها هيئات جماعية مستقلة عن الدولة، مساءلة صانعي القرارات عن أي التزامات يتعهدون بها. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، أظهرت التجربة في بنغلاديش والبرازيل أن مساهمة منظمات المجتمع المدني ودعمها وتعبئتها تؤدي إلى تعزيز نطاق وأثر السياسات المحددة الهدف. وبرهنت هذه الأمثلة أيضاً على فعالية الأعمال الجماعية التي يقوم بها المواطنون من أجل الابتكار وتعبئة الموارد المحلية، التي نجحت في بعض الحالات في سد ثغرات حرجية على مستوى تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات. ومع أخذ هذه الأمثلة في الاعتبار، من الجدير فحص التأثير الأعم للمجتمع المدني على الأداء الإنمائي، مع إيلاء الاهتمام لفعالية توسيع نطاق المبادرات التي يطلقها المجتمع المدني على المستوى المصغر، ليكون لها أثر على المستوى الكلي.

٤٧ - وعلى الصعيد الدولي، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتآزر والتعاون مع تلك البلدان والمناطق التي تعاني أكثر من غيرها من الحرمان البشري، وينبغي ضمان أن يوفر النظام الدولي بيئة ملائمة لتلك البلدان لتعطي الأولوية لاحتياجات شعوبها. وكما هو الشأن بالنسبة للصعيد الوطني، فإن عدم التكافؤ في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي وفي العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن يسهم في إقصاء بلدان ومناطق بأكملها من جني فوائد التنمية. وينبغي التصدي لأشكال عدم التكافؤ هذه. ورغم أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي لعدم المساواة والحرمان داخل البلدان، فإن وجود قواعد عالمية أو عدمه يمكن أن يعزز أشكال عدم المساواة أو يحد من هامش الإجراءات التي تتخذها الحكومات على الصعيد الوطني للحد منها.

٤٨ - وأصبح لبعض الأسواق الناشئة نفوذ أكبر على مستوى السياسات الدولية، لكن أصوات أقل البلدان نموا والعديد من البلدان النامية الأخرى لا تزال غير مسموعة. ولضمان تلبية السياسة الدولية لاحتياجات جميع الحكومات وناخبها، يجب إقامة نظام يكرّس المساءلة والشفافية.

٤٩ - وعند الترويج لإقامة نظام إنساني عالمي جديد، يتضح أن تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا ضرورية لنجاح التحول العالمي. وأثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥، أولت الدول الأعضاء اهتماما خاصا لتنمية القارة الأفريقية ولضرورة تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد. ولا تزال القارة الأفريقية من الأطراف الرئيسية في جهود التنمية العالمية، ويدعو الحوار داخل القارة وبشأنها إلى زيادة التعاون مع الشعوب الأفريقية من أجل إحراز تقدم اجتماعي واقتصادي منصف ومطّرد.

هاء - المساعدة على جمع وإتاحة بيانات شاملة

٥٠ - إن إمكانية الاطلاع على بيانات أشمل وأكثر تفصيلا ضرورية لإقامة نظام إنساني عالمي جديد ولضمان إدخال تحسينات على مستوى رفاه الإنسان تكون عادلة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما إذا أُريد اتباع استراتيجيات في مجال السياسات تكون أدق في تفاصيلها وأكثر تكاملا. ومن أجل رصد عملية الأهداف الإنمائية للألفية بشكل مناسب، عزز عدد كبير من البلدان النامية قدرتها على جمع البيانات. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، كان عدد البلدان في المناطق النامية التي لديها على الأقل نقطة مرجعية واحدة للبيانات تسمح بالدقة في قياس خدمات التوليد المختصة المتاحة عند الولادة لا يكاد يصل إلى النصف، في حين أصبح هذا النوع من البيانات متاحا لدى ٩٠ في المائة من هذه البلدان خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وقد دعم المجتمع الدولي الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين توفير البيانات عبر بذل جهود لإصدار إرشادات فعالة بشأن أولويات جمع البيانات ومنهجياتها واستراتيجياتها.

٥١ - ولكي تؤثر التحسينات في مستوى توفر البيانات على التنمية، يجب استخدام البيانات بفعالية لإرشاد السياسات. وظل استخدام المعلومات المستمدة من التعدادات السكانية ومسوح الأسر المعيشية دون المستوى المطلوب في الغالب الأعم (انظر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤). وكثيرا ما تتضمن هذه المصادر معلومات قيّمة مصنّفة حسب الشريحة الخمسية للثراء، ونوع الجنس، والفئة السكانية، والفئات الأخرى التي يتبين أن لها صلة بتجربة الأفراد والمجتمعات في مجال التنمية. ويمكن أن يساعد استخدام هذه البيانات بفعالية

على تحديد ومعالجة أشكال عدم المساواة القائمة، وأشكال الحرمان المنهجي التي تظل مخبئة في البيانات المجمعة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٢ - لقد مرّ حوالي ٢٠ عاماً منذ أن سعى إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن إلى جعل التقدم الاجتماعي في صميم العمل الإنمائي، وقرابة ١٥ عاماً منذ أن سعى مؤتمر قمة الجنوب إلى ترجمة هذا النداء إلى عمل في إطار إقامة نظام إنساني عالمي جديد. وقد أُحرز الكثير من التقدم، إلا أن التحولات على مستوى الرفاه البشري كانت بطيئة جداً من وجهة نظر العديد من الأشخاص.

٥٣ - ورغم أن الجهود المبذولة على المستوى المحلي مهمة لإدخال تحسينات في مستوى رفاه الإنسان، فلا يمكنها أن تكفل بالنجاح دون التزام ودعم على الصعيد العالمي. ولكي تتقدم التنمية إلى الأمام بطريقة عادلة وشاملة ومستدامة حقاً، يجب أن يُولي المجتمع الدولي أهمية أكبر للبعد الاجتماعي للتنمية وأن يكون صارماً في تنفيذه. ومراعاة لما سبق، قد تودّ البلدان والمجتمع الدولي القيام بما يلي:

(أ) أن تواصل منح الأولوية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وتولي المزيد من الاهتمام للعلاقة بين الحرمان البشري وتدهور البيئة؛

(ب) أن تواصل تحسين إعداد جميع أفراد المجتمع للعمل، وضمان حصولهم على العمالة الكاملة والمنتجة وعلى فرص العمل اللائق، بسبل من بينها إقامة شراكات مع المجتمع المدني، والكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والجهات الفاعلة المعنية الأخرى، وتعزيز هذه الشراكات؛

(ج) أن تواصل تهيئة بيئة مواتية لتنمية قطاع مجتمع مدني حيوي يمثل المجتمعات ككل ويمكن مساءلته، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز كفاءة وإنصاف وفعالية الاستثمارات في الرفاه البشري والإدماج الاجتماعي؛

(د) أن تظل ملتزمة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الجهود المبذولة من أجل التنمية؛

(هـ) أن تظل ملتزمة برؤية للتنمية يكون محورها الإنسان كما أشار إلى ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، مع إيلاء اهتمام خاص لتحقيق التكامل والتماسك الاجتماعيين على النحو المبين في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن؛

(و) أن تعترف بأولوية اتباع سياسة اجتماعية مستدامة وبأولوية تنسيق السياسات من أجل تقليص عدم المساواة وضمان أعمال حقوق الإنسان وتحقيق الرقي البشري بصورة منصفة داخل البلدان وفيما بينها، مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير فرص التعليم الجيد، وتنمية المهارات، والحصول على الرعاية الصحية، وإنشاء نظم للحماية الاجتماعية تشمل الجميع؛

(ز) أن تعزز القدرات الوطنية من أجل جمع بيانات دقيقة واستخدام البيانات بفعالية دعماً لعملية وضع السياسات وتنفيذها ورصدها؛

(ح) أن تعزز التعاون الدولي للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وأن تواصل إقامة شراكات مع البلدان المنخفضة الدخل والدول الضعيفة لتعزيز قدرتها على الاستفادة من منافع العولمة؛

(ط) أن تواصل استكشاف سبل مبتكرة ومستدامة لحشد الموارد من أجل التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان أن تتيح القواعد والأنظمة والتوجيهات الدولية الهامش اللازم لإعطاء الأولوية لرفاه الإنسان على الصعيد القطري.